

دعم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر

- حالة دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الجزائر (1998-2015) -

أ. د. / بن حمودة محبوب * & أ. / بن عمار سهام **

Abstract:

L'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes (ANSEJ) est un organisme chargé de la gestion d'un fonds de crédit pour la création des projets pour le but de minimiser le chômage par un dispositif de soutien à la création d'activité pour les personnes âgées de moins de 40 ans. Cet article tente à répondre à la question de création de l'emploi dans le secteur des industries traditionnelles et artisanales (à la wilaya d'Alger durant la période 1998-2015).

Mots clés: Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes (ANSEJ), Industries traditionnelles et artisanales, Wilaya d'Alger.

ملخص:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي مؤسسة مكلفة بتسيير القروض الموجهة لإنشاء مشاريع قصد التقليل من البطالة عن طريق وضع آلية دعم إنشاء نشاطات للأشخاص دون سن الـ 40 سنة. ونحاول، من خلال هذا المقال، الإجابة عن مسألة خلق فرص العمل في قطاع الصناعات التقليدية والحرفية (في ولاية الجزائر خلال الفترة 1998-2015).

الكلمات المفتاحية: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصناعات التقليدية والحرفية، ولاية الجزائر.

* أستاذ - جامعة الجزائر 3

مدير مخبر الصناعات التقليدية (LITA)

** طالبة دكتوراه علوم - جامعة الجزائر 3

مخطط المقال:

مقدمة

- 1) تقديم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر
 - 1-1) التعريف بالصناعات التقليدية والحرف
 - 2-1) وضع الصناعات التقليدية والحرف
 - 3-1) دعم قطاع الصناعات التقليدية والحرف
 - 2) دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للصناعات التقليدية والحرف
 - 1-2) التعريف بالوكالة ودعمها للشباب
 - 2-2) دعم وكالة ولاية الجزائر للصناعات التقليدية والحرف (1998-2015)
- خاتمة

مقدمة:

يعد قطاع الصناعات التقليدية والحرف من القطاعات الاقتصادية الهامة التي تراهن عليها الجزائر، للاستعداد لمرحلة ما بعد البترول والغاز، لأنه يعمل على إحداث مناصب شغل باستثمارات بسيطة وغير مكلفة مقارنة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى، ويساهم في تنويع الصادرات خارج المحروقات والتعريف بالمورث الحضاري والثقافي للبلاد. إلا أن نموه وارتفاع عدده يظل مرتبطا بمدى تجاوزه لعدة عقبات من بينها مشكلة التمويل، التي تعد إحدى أكبر هذه العقبات.

في هذا السياق، عملت الدولة الجزائرية على توفير العديد من هيئات الدعم المالي للقضاء على هذه الصعوبات من بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، التي تعمل على تمويل المستثمرين الشباب، من خلال منحهم إعانات مالية والامتيازات الجبائية في مرحلتي الانطلاق والتوسيع.

على ضوء ما ذكر، نطرح إشكالية البحث في السؤال: ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المؤسسات الحرفية؟

(1) تقديم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر:

يمثل قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر وجها ثقافيا اجتماعيا واقتصاديا، وراث حضاري متنوعا لتعاقب عدة حضارات وثقافات على حكم البلد، كما انه يساهم في الحفاظ على التراث وخلق مناصب شغل وتثمين دور المرأة وصيانة التقاليد، فهو ارتباط لماض وتمسك لأصالة.

(1-1) التعريف بالصناعات التقليدية والحرف:

يتطلب التطرق إلى قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر تحديد مفهومه وخصائصه والفهم الجيد لطبيعته، وذلك للاستفادة من إيجابياته ومحاولة تقادي سلبياته، حيث أن القطاع له أهمية كبيرة من الناحية الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، غير أنه أيضا يعاني من صعوبات في مختلف المجالات.

- تعريف وخصائص الصناعات التقليدية والحرف:

تعرف الصناعات التقليدية والحرف أنها تلك الصناعات التي يقوم بمزاولتها فرد أو مجموعة من الأفراد لغرض إنتاج أو تصنيع منتجات حرفية من المواد والخامات الأولية المتوفرة بالطرق التقليدية¹. وترجع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر إلى العصور ما قبل التاريخ، حيث كانت تمثل خلاصة الحياة اليومية، وقد عرفها المشرع الجزائري من خلال الأمر 96-01 المحدد للقواعد التي تحكم الصناعات التقليدية والحرف والنصوص التطبيقية لها، حيث نصت المادة 05 منه على أن الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي، وحسب مجالات النشاطات هي الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية أو الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد أو الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات، وتُمارَس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقولة للصناعة التقليدية والحرف².

كما يتميز قطاع الصناعات التقليدية والحرف بمجموعة من الخصائص، والتي يمكن تلخيصها في ما يلي³:

- سهولة وبساطة متطلبات الإنشاء؛
- الحرية لصاحب العمل؛
- جزء من تركيبة القطاع غير الرسمي؛
- البعد الثقافي والحضاري والاجتماعي الأصيل للمنتج التقليدي؛
- انتشارها في المناطق الريفية وشبه الريفية؛
- وكثافة العمالة وضعف رأس المال.

- أهمية الصناعات التقليدية والحرف:

تعمل الصناعات التقليدية والحرف على إحداث مناصب الشغل والاستجابة للحاجيات الإنتاجية والخدماتية المختلفة، إضافة إلى قدرتها على التخلي عن مركب النقض التمثل في عدم قدرة الجزائر على التصدير خارج قطاع المحروقات، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

+ دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحريك القوى العاملة:

يلعب قطاع الصناعات التقليدية والحرف دورا قياديا في توفير فرص العمل والحد من انتشار الفقر من خلال قدرته على توفير مداخيل محترمة لعدد هام من المواطنين وبالتالي العدالة في توزيع الدخل الوطني ومن ثم تحقيق الرفاهية، حيث قدر مجموع المشاريع في قطاع الصناعات التقليدية والحرف خلال الفترة (1998-2015) بـ 318336 مشروع، يقابله خلق 826793 منصب شغل، أي ما يعني خلق 3 مناصب شغل لكل مشروع⁴.

+ دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات:

يمتلك قطاع الصناعات التقليدية والحرف إمكانيات ضخمة في دعم صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات، ولكن تطوره في الجزائر يبقى بعيدا جدا عن هذه الإمكانيات، حيث بلغت سنة 2015 بـ 0.18 مليون دولار فقط. أما إذا قارناه بالصادرات خارج المحروقات، والتي قدرت سنة 2015 بـ 2063 مليون دولار، فقيمة صادرات الصناعات التقليدية ضعيفة جدا.

ويمكن القول، أنها مهمة إذا قدرت نسبتها بـ 0.0087%، وهذا رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتوفير المناخ الملائم لتصدير منتجات الصناعة التقليدية من خلال الدعم المقدم سواء من خلال الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية أو الصندوق الوطني لترقية الصادرات⁵.

✚ دور قطاع الصناعات التقليدية والحرف في دعم القطاع السياحي:

يساهم قطاع الصناعات التقليدية والحرف في ازدهار السياحة في البلاد، فهو يعتبر من أكبر الرهانات بهدف تطوير الحركة السياحية⁶. فتطور القطاع السياحي يؤثر إيجاباً على مستوى التشغيل وما يحققه من مداخيل للحرفيين تؤثر مباشرة على مستوى معيشتهم ورفع أدائهم الحرفي بما يكفل استمرار تحقيق معدلات نمو ترسم مسار التنمية في القطاعين في الأمد البعيد.

إن استمرار انفصال النشاط الحرفي بوجه عام وقطاع الصناعات التقليدية عن بقية قطاعات النشاط الاقتصادي وخاصة السياحة جعل النشاط الحرفي يفتقد إلى خاصية تنمية هامة، وهي الترابط القطاعي والاندماج فيما بين القطاعات وبالتالي عدم الاستفادة من الآثار الإيجابية التي توفرها قطاعات النشاط لبعضها البعض، وما ينطبق على قطاع الصناعات التقليدية ينطبق كذلك على القطاع السياحي⁸.

✚ دور قطاع الصناعات التقليدية والحرف في التنمية الثقافية والحضارية:

تلعب الصناعات التقليدية والحرف دوراً هاماً في المجال الثقافي والحضاري، فهي إثبات لهوية الفرد والمجتمع، وشكل الفنون ونوع من أنواع الإبداع، رسم وكتابة، تكون جزء كبيراً من تقاليد وثقافة الشعوب، وتعبير صادق حتى عن طرق الحياة⁹.

✚ ودور قطاع الصناعات التقليدية والحرف في التنمية الاجتماعية:

تتمثل الأهمية الاجتماعية لقطاع الصناعات التقليدية والحرف في استيعاب لطاقات تشغيل هامة، مساهمة في تقليص النزوح من الريف إلى المدينة والتخفيف من المشكلات الاجتماعية وتثمين دور المرأة، حيث توجد العديد من المنتجات التقليدية من صنع أنامل النساء كصنع الحلويات والطرز والخياطة، ويقدر مجموع المشاريع المنشأة من طرف الإناث قدر بـ 109 583 مشروع منذ 1998 إلى غاية 2015 أي ما يمثل نسبة مشاركتهم 34% من مجموع المشاريع¹⁰.

1-2 وضع الصناعات التقليدية والحرف:

عرف قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر عدة محطات تركت بصماتها على مسار تطويره، كانت أول المحطات إصدار الأمر 01-96 التي يحدد القواعد العامة للصناعات التقليدية والحرف والذي أعطى للقطاع إطار قانونياً وتنظيماً، وتتمثل المحطة الثانية في تحويل قطاع الصناعات التقليدية إلى دائرة وزارية المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية سنة 2002، اعترافاً بدوره الاقتصادي وتثميناً له، وعزز بإعداد أول مخطط عمل سنة 2003 للتنمية المستدامة (انتهى 2010)، وثاني مخطط عمل

لتنمية الصناعات التقليدية أفاق 2020، رغم كل المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتنميته، إلا أنه لا زال يواجه صعوبات تعيق مسيرته التنموية، تمثلت في مشكلة التمويل والمساطر المعقدة للحصول على القروض والمنافسة الشرسة للمنتوجات الأجنبية والإكراهات الجبائية، وإشكالية المواد الأولية والتأمين والتسويق ونظرت الدولة لهذا القطاع، كل هذه الصعوبات جعلت القطاع ذات مردودية ضعيفة وغير متكيفة مع المستجدات¹¹.

- تطور قطاع الصناعات التقليدية:

لقد حظي قطاع الصناعات التقليدية في الجزائر باهتمامات متفاوتة تختلف حسب البرامج المخصصة للتنمية الاقتصادية، فهذا الاهتمام كان حسب المراحل التالية:

المرحلة الأولى 1962-1991:

كانت أول خطوة لإنشاء مديرية الصناعة التقليدية بصدور الأمر 62-025 والمتعلق بتنظيم مديرية الصناعة التقليدية وصلاحياتها، وتتكفل بتطوير مؤسسات الصناعة التقليدية الحديثة أو التقليدية، وتشجيع الإنتاج الحرفي سواء الموجه للسوق المحلي أو الخارجي.

كما شهدت سنة 1971 إنشاء الشركة الوطنية للصناعة التقليدية (SNAT)، بعد حل المكتب الوطني للصناعة التقليدية الجزائرية، وتهدف هذه المؤسسة إلى القيام بجميع العمليات التي ترمي إلى تنمية الصناعة التقليدية.

في 1973، أخذت مديرية الصناعة التقليدية تسمية جديدة وهي مديرية الصناعة التقليدية والحرف، حيث كان الهدف من ذلك هو جمع صلاحيات سجل الحرف التي كانت من صلاحيات الديوان الوطني للملكية الصناعية (ONPI).

في 1982، تم إصدار القانون 82-12 المتضمن تعريف الحرفي وحقوقه وواجباته، وقواعد ممارسة الأعمال الحرفية.

وأدخل القانون 88-16 المؤرخ في 10 ماي 1988 المعدل والمتمم للقانون 82-12 والمتضمن القانون الأساسي للحرفي¹²، عدة تعديلات معتبرة، لكنه رغم ذلك، لم يحقق القطاع الأهداف المرجوة منه وذلك لتراجع دور الدولة من الدائرة الاقتصادية الحقيقية في ظل اقتصاد تم تحريره فجأة، بحيث لم يتح الفرصة للقطاع للتكيف مع الواقع الجدي.

المرحلة الثانية 1992-1995:

هي مرحلة إعادة البناء ونسج أواصر الثقة بين الإدارة العمومية ومجتمع الحرفيين، كانت الإجراءات المتخذة آنذاك والهادفة إلى دعم وتطوير القطاع بإصدار 1992 النصوص المتعلقة بإنشاء الغرفة الوطنية للحرف والغرف الجهوية للحرف وعددها 08، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية¹³.

المرحلة الثالثة 1996-2002:

وهي مرحلة التنظيم وإرساء قواعد العمل حيث تم إصدار الأمر 01/96 بتاريخ 10 جانفي 1996، يحدد تنظيم الصناعات التقليدية والحرف، مع هذا الأمر، لم يعد مباحا لكل من ألت به حاجة أن يحصل على صفة حرفي في الصناعة التقليدية، كان لابد من إحداث القطيعة مع نمط التسيير السابق، وبذلك تم إسناد عملية تسيير السجلات الحرفية إلى مؤسسات أكثر مهنية واحترافية ومتفرغة لأداء هذه المهمة النبيلة والاقتصادية في آن واحد، وأمام هذا التغير النوعي، شهد القطاع تغيرا كميا مصاحبا، وهو زيادة عدد غرف الصناعة التقليدية والحرف إلى عشرين غرفة، وامتدت هذه المرحلة إلى غاية جوان 2002¹⁴. وفي سنة 2002، تم إدراجها، في وزارة واحدة، إلى جانب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المرحلة الرابعة 2003-2009:

تعتبر مرحلة التطور الحقيقي للقطاع، فالصناعة التقليدية التي عرفت وثبة هامة منذ إلحاقها سنة 2002 بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعطائها البعد الاقتصادي الجديد، إن هذا التغير ليس مفاجئا، بل كان مطلبا للعارفين بقدرات الحرف، وأيضا كان نتيجة تباحث حول سؤال جوهري وعميق هو: "ماذا نريد من الصناعات التقليدية والحرف؟" ولما كانت الإجابة عن هذا، أنه ينبغي اعتباره كقوة اقتصادية فعالة في مجال الاستثمار وإنشاء مناصب الشغل، كان لزاما أن نتوقف عن الحديث أن الصناعات التقليدية والحرف لها طابع فني فقط، وننتقل إلى الحديث عن المردودية الاقتصادية ورقم الأعمال والحصيلة الجبائية والإنتاج الخام، في هذا الصدد تم اتخاذ خطوة عملاقة إلى الأمام، بإعداد مخطط عمل لتنمية الصناعة التقليدية، صودق عليه سنة 2003 (انتهى 2010)¹⁵، قبل نهاية هذه الإستراتيجية بسنة تم التحضير لإستراتيجية أخرى لأفاق 2020، وذلك في إطار تنفيذ توصيات، نابعة عن الجلسات الوطنية للصناعات التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 22 و 23 من شهر نوفمبر 2009.

المرحلة الخامسة 2010-2015:

تم في 2010 إلحاق القطاع بوزارة السياحة، وأصبحت وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تعتبر هذه المرحلة مكملة للمرحلة التي سبقتها، حيث مكنت توصيات الملتقيات الجهوية (أفريل 2011) والندوة الوطنية المنعقدة في 12 و 13 جوان 2011¹⁶ من وضع إستراتيجية مستقبلية لتنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف لأفاق 2020، فُعرفت هاته المرحلة بتعزيز مكانة القطاع في الاقتصاد الجزائري أكثر، من خلال دعم الحرفيين على الإنتاج الكمي والنوعي وتشجيع تحسين المهارات قصد الاستجابة للمعايير الدولية ومن ثم تحقيق القدرة على تصدير منتجات الصناعات التقليدية والحرف، كما عرفت هذه المرحلة، بإدراج وزارة للتهيئة العمرانية تحت وصاية وزارة السياحة والصناعات التقليدية سنة 2015.

- معوقات الصناعات التقليدية والحرف:

- يعاني قطاع الصناعات التقليدية هو الآخر من عدة صعوبات وعراقيل ومشاكل عملت على الحد من تطوره ونموه، ويمكن حصر أهم المشاكل فيما يلي¹⁷:
- الرداءة في نوعية المواد والخدمات نظرا لاستعمال مواد أولية غير ملائمة أو ذات نوعية سيئة؛
- عزوف بعض الحرفيين عن ممارسة النشاطات الحرفية وتعويضها بنشاطات تجارية؛
- الارتفاع الكبير للأسعار الناتج عن غلاء المادة الأولية؛
- الانقراض الكامل لبعض النشاطات أدى إلى فقدان مناصب العمل؛
- توقف بعض عمليات التمهين بسبب غياب أو غلاء المادة الأولية؛
- تعبئة شبه كاملة للخارج في ميدان تموين الحرفيين بالتجهيزات والعتاد والأدوات إلى جانب التوريد بالمواد الأولية؛
- ظروف العمل غير المناسبة؛
- غياب روح المقابلة لدى الحرفي؛
- عدم ملائمة بعض المنتجات لمعايير مختلف الأسواق؛
- غياب شبكة فعالة لجمع وتوزيع منتجات الصناعات التقليدية والحرف؛
- الوجود المحتشم والغير فعال للقطاع في الأسواق الخارجية؛
- غياب جهاز خاص بالعلامة التجارية أو بعلامة نوعية؛
- عدم ملائمة الإجراءات وغياب الليونة في بعض المؤسسات لمتطلبات التجارة الخارجية (المصارف، الجمارك، مؤسسات النقل...)
- وصعوبة الحصول على التمويل.

- المؤسسات المؤطرة للصناعات التقليدية والحرف:

يشمل قطاع الصناعات التقليدية والحرف مجموعة من المؤسسات التي تعمل معا من أجل تسيير وتطوير القطاع، والمتمثل فيما يلي:

✚ غرف الصناعات التقليدية والحرف:

أنشأت سنة 1992 كغرف جهوية للحرف تتكفل بالدفاع عن المصالح العامة لقطاع الحرف، وأعيد تنظيمها بموجب المرسوم وأعيد تنظيمها تنظيميا فعليا بالمرسوم التنفيذي 100-97 والمعدل بالمرسوم التنفيذي 16-54¹⁸. وتعد الغرف منتدى حقيقي لتمثيل المهن الحرفية على المستوى المحلي وفضاء يجمع ما بين الإدارة والحرفيين وممثليهم، ومن أهم مهامها تسجيل الحرفيين ودعمهم ومرافقتهم في عملية التأهيل وتطوير المنتج وتسويقه، بالإضافة إلى خلق فضاءات ونشاطات وتظاهرات اقتصادية تساهم في التنمية المحلية¹⁹.

✚ الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف:

أنشئت الغرفة بمقتضى المرسوم التنفيذي 97-101، والكائن مقرها بقرية الصناعة التقليدية بسيدي فرج بالجزائر العاصمة، والتي تعمل بالتنسيق مع 48 غرفة محلية للصناعة التقليدية والحرف، موزعة على المستوى الوطني²⁰. وهي منتدى لتمثيل مصالح المهن التقليدية والحرف، وهي الشريك الأمثل للسلطات الإدارية والتقنية الوطنية لشروط تبعات الخدمة العمومية.

✚ الكنفدرالية الوطنية للحرفيين الجزائريين:

انعقدت الجمعية العامة التأسيسية للكنفدرالية الوطنية للحرفيين الجزائريين في نوفمبر 2005، بحضور 88 مؤسس من ممثلي الجمعيات المحلية والوطنية المتخصصة في الصناعات التقليدية والحرف ويرأسها حرفيين، وكذا من أشخاص طبيعيين مهتمين بتطوير الصناعات التقليدية، وكان الهدف الأساسي من إنشاء الكنفدرالية هو²¹:

- ✓ المساهمة في حل المشاكل التي تواجه الحرفيين المادية منها والمعنوية وهذا بكل الوسائل القانونية المتاحة؛
- ✓ القيام بكل الأعمال التي تمكن من إيجاد منافذ، لتسويق منتج الحرفيين أو لتوسيع أنشطتهم؛
- ✓ العمل على تحسين تقنيات الإنتاج وتحسين ظروف عمل الحرفيين؛
- ✓ دعم وتشجيع مشاركة الحرفيين (الأعضاء) في الملتقيات، لتبادل الخبرات أو التظاهرات الترقية والتجارية الوطنية والدولية وإقامة علاقات التعاون والتبادل وإبرام الاتفاقيات مع هيئات أجنبية مماثلة أو شبيهة؛
- ✓ المبادرة بإعداد وتقديم كل المقترحات والتوصيات الكفيلة بتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالصناعة التقليدية والحرف؛
- ✓ تشجيع ودعم كل الأعمال المتعلقة بتكوين الحرفيين في مجالات حرفهم وفي مجالات التسيير؛
- ✓ اتخاذ كل المساعي والتدابير الكفيلة بحماية تراث الجزائر من الصناعات التقليدية بالخصوص تلك المهددة بالزوال؛
- ✓ والعمل على تأسيس الجمعيات المحلية والوطنية، المتخصصة في أنواع ومجالات الحرف والصناعة التقليدية.

✚ والوكالة الوطنية للصناعات التقليدية:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 92-12، لتعرف على أنها "تحدث مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعات التقليدية"²².

وأوكلت للوكالة المهام الآتية²³:

- ✓ القيام بدراسات للأسواق في مجال الصناعة التقليدية والفنية؛
- ✓ التنظيم أو المشاركة في كل لقاءات وتظاهرات الصناعة التقليدية بالجزائر وبالخارج مثل المعارض، الصالونات، الملتقيات، الأيام الدراسية والبعثات التجارية الهادفة إلى ترقية منتجات الصناعة التقليدية والفنية وتطويرها؛
- ✓ المساهمة في تحديد الشروط التقنية الضرورية لمراقبة جودة وأصالة منتجات الصناعة التقليدية والفنية؛
- ✓ نشر أو اقتناء كل المطبوعات والمنشورات والدعائم الترقية المتعلقة بالصناعة التقليدية والفنية؛
- ✓ مساعدة وتوجيه الحرفيين حول كل ما له علاقة بالتقنيات والتكنولوجيات الحديثة للصناعة التقليدية؛
- ✓ تمويل الحرفيين الذين ينشطون بالبيت والمؤسسات الحرفية، التي تعبر عن حاجتها مع ضمان تسويق منتجاتهم وكذا التصدير في إطار عقود تقديم خدمات تبرم لهذا الغرض؛
- ✓ إقامة علاقات تقنية ومهنية أو تجارية مع هيئات أجنبية والمحافظة عليها.

3-1) دعم قطاع الصناعات التقليدية والحرف:

عملت الدولة على تغطية المكانة الاقتصادية التي أصبحت تتمتع بها المؤسسات الحرفية ببلادنا على اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير تتدرج ضمن سياسة الدولة واستراتيجيتها المخصصة لتحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، أسفرت هذه الإجراءات عن تسخير هيئات عديدة لتقديم الدعم المالي، إضافة إلى وضع مجموعة من البرامج التكوينية والتأهيلية وأخرى للترقية وتحسين التنافسية تعدّ من بين أنماط الابتكارات في مجال التسيير والتطوير إلى جانب ترقية الأعمال التسويقية.

- ترقية الموارد البشرية:

إن ناجعة أي قطاع ونوعية المنتجات تتوقف أساسا على المهارات وتأهيل عماله، عملت الدولة على إلى وضع مجموعة من البرامج التكوينية والتأهيلية، يمكن أن نذكر بعضها:

برنامج نظام الإنتاج المحلي (SPL):

يمكن تعريف هذا البرنامج على أنه تنظيم لمجموعة مقاولين حرفيين يعملون في نفس النشاط الحرفي أو القطاع الإنتاجي وينشطون في نفس المنطقة، كما تربطهم علاقات تعاون إذا يقومون بعمل جماعي مشترك تحت إشراف هياكل دعم²⁴، انطلق هذا البرنامج سنة 2007، حيث تم تجسيد إلى غاية 30 جوان 2014، 21 نظام لإنتاج المحلي، ووصل عدد الحرفيين المنخرطين في هذا النظام إلى حوالي 2949 حرفي مع تأسيس 24 جمعية معتمدة تنشط في تطوير هذا النظام مما أسفر على إبرام 351 صفقة مع مختلف الهيئات والمؤسسات الخاصة والعمومية، وشراء جماعي للمواد الأولية بقيمة تقدر بـ 5 620 000 دينار، والمشاركة في مختلف التظاهرات الوطنية وبعضها في الخارج²⁵.

برنامج (أنشئ وحسن تسيير مؤسستك CREE-GERME) لدعم روح المقاول:

هو برنامج تكويني خاص بالتسيير للمؤسسات معتمد من طرف المكتب الدولي للعمل. ووزع هذا البرنامج على أكثر من 100 دولة في العالم، تمثل خصائص هذا البرنامج أنه مبسط وسهل الاستعمال. ويمر عبر ثلاثة مراحل²⁶:

1. اختيار الفكرة مؤسستك (TRIE) خاصة بالمرشحين المقبلين على إنشاء المؤسسات؛
 2. أنشئ مؤسستك (GREE) الخاصة بالمرشحين حاملي المشاريع؛
 3. وحسن تسيير مؤسستك (GERME) الخاصة بالمرشحين مسيري المؤسسات.
- قدر عدد المقاولين الحرفيين المستفيدين من هذا البرنامج خلال الفترة (2005-2012) بـ 15 443 مقاول مستفيد، منها 5 081 مقاول مستفيدة من طرف الإناث بنسبة 33% و 10 362 مقاول مستفيد من الرجال بنسبة 77%.

التكوين المهني والتكوين عن بعد للحرفيين:

قامت الهيئات المكلفة بالقطاع فيما يحض رفع مستوى التأهيل والتكوين المهني للحرفي بالتنسيق مع وزارة التكوين المهني من خلال دمج فروع جديدة للأنشطة الحرفية، مما يضمن تكويناً نوعياً يركز على الممارسة الفعلية للنشاط عند حرفي معلم²⁷. أما عن نظام التكوين عن بعد فهو نظام قادر على تقديم وتسيير هياكل الصناعة التقليدية من خلال برنامج على الخط المباشر (en ligne)، تم انجاز أرضية هذا البرنامج في إطار الشراكة الجزائرية الفرنسية من خلال التعاون المبرم في شهر نوفمبر 2004. ومن تنفيذ مؤسسة A6 عن طريق فرعها في الجزائر²⁸.

✚ برنامج التوأمة "P3A" بين الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية والاتحاد الأوروبي:

- في إطار برنامج دعم لتنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي P3A، أبرمت اتفاقية توأمة سنة 2010 الغرض منها هو تحقيق ثلاث نتائج هي ²⁹:
1. وضع نظام معلوماتي منسجم ومتطور؛
 2. تطوير حرفتين هما النحاس والحلي التقليدي؛
 3. وتطوير أداء الحرفيين والتسويق.
- وتقدر مدة برنامج P3A بـ 30 شهرا، وذلك بإقامة خمس عمليات توأمة بين إدارات جزائرية وأوروبية، وقد تم تحقيق النتائج التالية:
- ✓ إعداد قائمة النشاطات الصناعية التقليدية حسب المواصفات الدولية؛
 - ✓ إعداد دليل للتسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف وكذا إجراء عملية نموذجية لـ 5 ولايات؛
 - ✓ لتطهير سجل الصناعات التقليدية والحرف ومقارنته مع سجلات * CASNOS /DGI /ONS/ RC؛
 - ✓ إعداد علامة النوعية لنحاس قسنطينة مع دفتر الأعباء؛
 - ✓ إعداد الدعامة المرجعية لحرفتي النحاس والحلي التقليدي وإعداد إستراتيجية المسار المهني؛
 - ✓ ومرافقة مجموعة من المؤسسات الحرفية نحو المصادقة على علامة ISO 9001.

- الدعم المُقدم في مجال التسويق والتصدير والإعلام:

- تسعى الدولة جاهدة لتوفير المناخ الملائم لتسويق وتصدير منتجات الصناعة التقليدية ومحاولة تخطي عوائق هذه العمليات، ويمكن إن نذكر بعض منها ³⁰:
- تقديم مساعدات لتصدير المنتجات الحرفية في شكل أعمال تسويقية وتغطية جزء من التكاليف المرتبطة بمشاركة الحرفيين في الصالونات الدولية والمعارض في الداخل والخارج، وذلك من خلال الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية؛
 - استقادت الحرفيين من الصندوق الوطني لترقية الصادرات (FSPE)؛
 - ويستفيد الحرفيين من مساحات ترويجية بمختلف جهات الوطن على مستوى الغرف والوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، وذلك من خلال فتح أروقة عرض-بيع منتجاته، كما

* سجلات الضمان الاجتماعي، السجل التجاري، الديوان الوطني للإحصاء، والمديرية العامة للضرائب.

ينظم القطاع جملة من التظاهرات الترقية على المستوى المحلي، الجهوي، الوطني والدولي قصد التعريف بمنتجات الحرفيين وتسويقها.

- الدعم المالي:

في إطار سياسة إنعاش الاستثمارات الخاصة والنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامة والمؤسسات المصغرة ذات الطابع الحرفي خاصة، وبغرض تشجيع المبادرات الفردية والعمل الحر، خصصت الحكومة مجموعة من الآليات والبرامج الدعم المالي، التي من شأنها تقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المالية لصالح هذه المؤسسات، بحيث يستفيد الحرفيين والمستوفون الشروط المرتبطة على الخصوص بالسن والمهارة ومستوى المساهمة الشخصية من إعانة العديد من الأجهزة.

ومن بين هذه الأجهزة نجد:

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)؛
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)؛
- وكالة التنمية الاجتماعية؛
- صندوق الزكاة؛
- والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) -موضوع البحث-.

(2) دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للصناعات التقليدية والحرف:

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إحدى الهياكل الدعم المالي التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة بصفة عامة، ذلك أن المؤسسات الحرفية ما هي إلا إحدى أصناف المؤسسات المصغرة، حيث تمنح الوكالة تمويل للحرفي لإنشاء وتوسيع مشاريعهم بالإضافة إلى منحهم مختلف المساعدات والامتيازات أثناء إعداد مشاريعهم.

(1-2) التعريف بالوكالة ودعمها للشباب:

منذ إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996 وهي أهم مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع ودعم مشاريع الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع استثماري، وهي زيادة مستمرة من سنة لأخرى³¹.

- نشأة ومهام الوكالة:

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 96-296³² الذي عرف الوكالة على أنها "هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي بإنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج سلع وخدمات".

ومن مهامها³³:

- تدعيم وتقديم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسيير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلاف التي يضعها الوزير المكلف بالشغل تحت تصرفها؛
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالإمتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- وتشجيع كل شكل آخرى من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

- أشكال الدعم المالي والتسهيلات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تساهم الوكالة في تمويل المؤسسات الحرفية من خلال صيغتين للتمويل، ومتمثلة في التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي بالإضافة إلى الإعانات المالية والامتيازات الجبائية سواء في مرحلة الانجاز أو الاستغلال.

✚ صيغ التمويل:

للتحويل صيغتين يتمثلان في التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي سواء خلال مرحلة الإنشاء أو التوسيع، ويجب أن لا يتجاوز تكلفة الاستثمار 10 ملايين دينار في كلتا الصيغتين، والجداول التالية توضح ذلك.

✚ الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

يشمل المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة، وهذا النوع من التمويل يحمل مستويين³⁴:
المستوى الأول: مبلغ الاستثمار أقل من 5.000.000 دينار

الجدول 01 - المستوى الأول لصيغة التمويل الثنائي في إطار الوكالة

المساهمة الشخصية	قيمة الاستثمار أقل من 5.000.000 دينار
% 71	القرض بدون فائدة
	% 29

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجزائر، 2016.

المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار ما بين 5.000.001 و 10.000.000 دينار

الجدول -02 المستوى الثاني لصيغة التمويل الثنائي في إطار الوكالة

المساهمة الشخصية	قيمة الاستثمار ما بين 5.000.001 و 10.000.000 دينار
% 72	القرض بدون فائدة
	% 28

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجزائر، 2016.

✚ الهيكل المالي للتمويل الثلاثي:

بالنسبة لهذا النوع من التمويل فإن المساهمة تقتصر على المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع بالإضافة إلى الوكالة عن طريق قرض بدون فائدة طويل المدى وأيضا

قرض مصرفي يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة، يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين³⁵:
المستوى الأول: مبلغ الاستثمار أقل من 5.000.000 دينار.

الجدول 03 - المستوى الأول لصيغة التمويل الثلاثي في إطار الوكالة

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	قيمة الاستثمار أقل من 5.000.000 دينار
%1	%29	القرض المصرفي %70

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجزائر، 2016.

المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار ما بين 5.000.001 و 10.000.000 دينار.

الجدول 04 - المستوى الثاني لصيغة التمويل الثلاثي في إطار الوكالة

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	قيمة الاستثمار ما بين 5.000.001 و 10.000.000 دينار
%2	%28	القرض المصرفي %70

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجزائر، 2016.

الإعانات المالية:

بالإضافة إلى القرض بدون فائدة المذكور في الجداول أعلاه، تمنح الوكالة ثلاثة قروض أخرى بدون فائدة للشباب لأصحاب المشاريع³⁶:

- ✓ قرض بدون فائدة يقدر بـ 500 000 دينار موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة؛
- ✓ اعتماد إيجاري بدون فائدة يقدر بـ 500 000 دينار موجه لتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة لجميع النشاطات باستثناء تلك الخاصة بالمكاتب الجماعية؛
- ✓ واعتماد إيجاري بدون فائدة يمكن أن يبلغ 1 000 000 دينار لفائدة الشباب حاملي شهادات للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية.

الامتيازات الجبائية:

- تمنح الامتيازات الجبائية على مرحلتين:
- 1- مرحلة الإنجاز - تشمل³⁷:
- ✓ الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 3 سنوات، و 6 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ إتمامها؛

- ✓ تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- ✓ والإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشأة للمؤسسات المصغرة.
- 2- **مرحلة الاستغلال** - تمنح للمؤسسة امتيازات جبائية نذكر، ومنها³⁸:
 - ✓ إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة 3 سنوات، ابتداء من تاريخ استغلالها، تمديد فترة الإعفاء إلى سنتين في حالة إحداث ثلاثة مناصب عمل؛
 - ✓ تمديد هذه المدة إلى 6 أو 10 سنوات، ابتداء من تاريخ الاستغلال، عندما تتواجد هذه الأنشطة في منطقة يراد ترقيتها تحدد قائمتها عن طريق التنظيم؛
 - ✓ والإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة لنشاطات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
- وعند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي يقدر ب:
 - ✓ 70% في السنة الأولى للإخضاع الضريبي؛
 - ✓ 50% في السنة الثانية للإخضاع الضريبي؛
 - ✓ و 25% في السنة الثالثة للإخضاع الضريبي.

2-2) دعم وكالة ولاية الجزائر للصناعات التقليدية والحرف (1998-2015):

حققت الوكالة الوطنية منذ انطلاقتها الفعلي إلى غاية 2015 في مجال دعم تمويل المؤسسات الحرفية إلى جانب المصارف إنجازات هامة، حيث ساهمت في تمويل أكثر من 294 42 مؤسسة حرفية ممولة وخلق 894 124 منصب شغل خلال الفترة (1998-2015) على المستوى الوطني³⁹. وتصدرته ولاية الجزائر بـ 567 4 مؤسسة حرفية ممولة، حيث استفادت من دعم الوكالة لانطلاق النشاط أو التوسيع، وهذا في مختلف المجالات الصناعات التقليدية والحرف التي تعرفها الولاية.

- حصيلة نشاط الوكالة لتمويل المؤسسات الحرفية في ولاية الجزائر (1998-2015):

حققت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الجزائر قفزة نوعية في مجال خلق المشاريع الحرفية، بفضل ما تقدمه من مساعدات وتسهيلات وتمويلات ومرافقة بهدف جلب الشباب نحو المقاولاتية التي أصبحت سبيل وطريق خلق وتطوير وترقية المشاريع الصغيرة ككل والمشاريع الحرفية بصفة خاصة. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 05 - تطور عدد المشاريع الحرفية الممولة في ولاية الجزائر خلال الفترة (1998-2015)

مناصب الشغل المستحدثة			المؤسسات الممولة					
			المجموع	تمويل ثلاثي		تمويل ثنائي		
المجموع	إناث	ذكور		مرحلة التوسيع	مرحلة الإنجاز	مرحلة التوسيع	مرحلة الإنجاز	السنوات
675	145	530	148	0	147	0	1	1998
1459	358	1 101	320	0	317	0	3	1999
1037	244	793	261	0	255	0	6	2000
769	225	544	200	0	195	0	5	2001
598	145	453	147	0	138	0	9	2002
490	145	345	124	0	114	0	10	2003
674	204	470	168	1	159	0	8	2004
991	254	737	249	1	245	0	3	2005
736	145	591	194	3	186	0	5	2006
595	81	514	170	1	159	0	10	2007
674	118	556	178	2	171	0	5	2008
974	142	832	280	2	271	1	6	2009
936	177	759	277	5	267	0	5	2010
1155	211	944	386	6	373	1	6	2011
1878	345	1 533	650	6	641	0	3	2012
1361	311	1 050	548	3	543	1	1	2013
491	107	384	235	0	234	1		2014
52	5	47	32	0	32	0	0	2015
15 545	3 362	12 183	4 567	30	4 447	4	86	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (المديرية العامة)، الجزائر، 2016.

نجد من الجدول، أن عدد المؤسسات الحرفية الممولة في ولاية الجزائر قد بلغ في أول سنة من عمل الفروع 148 مؤسسة ممولة، استطاعت من خلالها خلق 675 منصب شغل. وأخذ تعداد المؤسسات الحرفية في تزايد من سنة لأخرى، حيث وصل بعد حوالي سبعة عشر سنة حوالي 4 567 مؤسسة ممولة وخلق 15 545 منصب شغل، ونلاحظ أن أغلب المؤسسات الممولة مولت في مرحلة الإنشاء تقدر بـ 4 533 مؤسسة ممولة، أما في مرحلة التوسيع تقدر بـ 34 مؤسسة ممولة. كما نلاحظ ارتفاع محسوس خلال الفترة (2010-2014)، وهذا ويرجع هذا التزايد من جهة إلى التسهيلات التي قدمتها الوكالة في عملية التمويل وجعلها في متناول الجميع، ومن جهة أخرى نجاح الجهود المسخرة من طرف غرف الصناعات التقليدية

والصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية في دعم الحرفيين على الإنتاج الكمي والنوعي من خلال مخطط قطاع الصناعات التقليدية (أفاق 2020). كما يوضح الجدول انخفاض محسوس سنة 2015، وهذا راجع إلى تجميد المشاريع من طرف فروع الوكالة ناتجة عن تشبع السوق بها كحرفي مرصص، حرفي حلاق، حرفي صائغ الحلي التقليدي وحرفي ميكانيكي، حرفي خباز.

كما نلاحظ من الجدول، أن 98% من عدد المشاريع الحرفية الممولة في ولاية الجزائر قاموا بتمويل مشاريعهم عن طريق التمويل الثلاثي (الوكالة، المصرف، صاحب المشروع) وذلك بسبب انخفاض نسبة المساهمة الشخصية للحرفي في هذا المستوى من الاستثمار، وفي المقابل 2% فقط من المشاريع الممولة في ولاية الجزائر اختاروا التمويل الثنائي (الوكالة، صاحب المشروع) نظرا لارتفاع نسبة المساهمة الشخصية للحرفي في هذا المستوى من الاستثمار التي تصل ما بين 70 و 71%، مما يتطلب وجود سيولة كبيرة للمشروع حيث يعتبر مشكل التمويل أهم المشاكل التي تواجه إنشاء المؤسسات الحرفية مما يفسر نقص المؤسسات الحرفية المنشأة من طرف الشباب عن طريق التمويل الذاتي أو المبادرة الفردية.

- تقييم حصيلة نشاط الوكالة في تمويل المؤسسات الحرفية في ولاية الجزائر:

لتقييم حصيلة نشاط الوكالة في تمويل المؤسسات الحرفية في ولاية الجزائر، يجب التطرق إلى عدة متغيرات من بينها تسديد الديون المؤسسات الحرفية التي وصلت تاريخ استحقاقها، تعويضات الصندوق الكفالة لضمان مخاطر القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع وفي الأخير عدد المؤسسات الحرفية المتوقعة فعلا عن النشاط وأسباب الذي أدى بها إلى التوقف ومحاولة تجنبها في المستقبل.

تسديد الديون:

الجدول 06 - إجمالي المؤسسات الحرفية الممولة في إطار الوكالة التي سددت قروضها في أجال استحقاقها في ولاية الجزائر (1998-2015)

المشاريع الممولة			الملفات التي وصلت تاريخ سداد الدفعات			الملفات التي تم تسديد القروض			النسبة تسديد القروض		
تمويل ثلاثي	تمويل ثنائي	المجموع	تمويل ثلاثي	تمويل ثنائي	المجموع	تمويل ثلاثي	تمويل ثنائي	المجموع	تمويل ثلاثي	تمويل ثنائي	المجموع
4 477	90	4 567	660	19	679	198	14	212	30%	74%	31%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (المديرية العامة)، الجزائر، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول 06، أن 679 مؤسسة حرفية وصل تاريخ سداد الدفعات، منها 19 مؤسسة حرفية في صيغة التمويل الثنائي و660 مؤسسة حرفية في صيغة التمويل الثلاثي، من مجموع 567 4 مؤسسة حرفية ممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية الجزائر.

كما نلاحظ أن 212 من المؤسسات الحرفية الممولة قد سددت ديونها في أجل الاستحقاق أي ما يعادل 31% مؤسسة حرفية التي وصلت تاريخ سداد الدفعات، منها 14 مؤسسة حرفية في صيغة التمويل الثنائي و198 مؤسسة حرفية في صيغة التمويل الثلاثي. أما 467 من المؤسسات الحرفية لم تسدد ديونها أي ما يعادل نسبة 69%، منها مؤسسة حرفية 3 في صيغة الثنائي و464 مؤسسة حرفية في صيغة الثلاثي، فهم يواجهون مشاكل في تسير مؤسساتهم ويعانون من صعوبات مالية، ورغم ذلك فهم يسعون إلى معالجة التأخير في السداد وديا من خلال إعادة جدولة ديونهم وفق الوضعية المالية لمؤسساتهم مع المؤسسات المصرفية.

تعويض صندوق الكفالة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع:

الجدول 07 - إجمالي تعويضات صندوق الكفالة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع في ولاية الجزائر (1998-2015)

عدد المشاريع	الملفات المودعة	الملفات المعوضة	النسبة التعويض
	116	95	82%

المصدر: صندوق الكفالة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع، الجزائر، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول 06 والجدول 07، أن 462 مؤسسة حرفية ممولة لم تسدد ديونها في تاريخ استحقاقها في صيغة التمويل الثلاثي، لكنها لم يتم إيداع الملفات كلها لتعويض من طرف صندوق الكفالة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع، فمنها 116 ملف فقط تم إيداعه على مستوى الصندوق أما 346 ملف لم يتم إيداعه بعد على مستوى الصندوق، وهذا راجع إلى أن هذه الملفات لم تصل بعد إلى تاريخ الاستحقاق الثالث أي بعد 18 شهر من تاريخ عدم استطاعت المؤسسة الحرفية من تسديد ديونها أو تم الاتفاق مع المصرف على إعادة جدولة ديونها. كما نلاحظ أن صندوق الكفالة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع منذ نشأته إلى غاية نهاية 2015 قامت بتعويض 95 ملف في ولاية الجزائر، أي ما يعادل نسبة 82% من مجموع الملفات المدفوعة لدى الصندوق، هذا ما يحفز المصارف أكثر على تمويل المؤسسات الحرفية في ولاية الجزائر.

المؤسسات الحرفية المتوقفة عن النشاط:

إن ظاهرة توقف المؤسسات الحرفية عن النشاط يعرفها كل منشئ لمؤسسة حرفية سواء تلك الناشئة بواسطة جهاز الوكالة أو غيرها من المؤسسات الأخرى.

ففي مجموع المؤسسات الحرفية المستحدثة في إطار الوكالة منذ بدايتها إلى غاية 2015 توقفت 95 مؤسسة حرفية رسميا عن النشاط في ولاية الجزائر، كما يظهر الجدول التالي:

**الجدول 08 - توزيع المؤسسات الحرفية المتوقفة عن النشاط
في ولاية الجزائر خلال الفترة (1998-2015)**

رمز النشاط	تسمية النشاط	العدد المؤسسات المتوقفة				النسبة %
		الحرفيين الفرديين	المقاول	التعاونية	المجموع	
الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية						
01-02-007	حرفي خزاف	2	1	0	3	3
01-03-007	حرفي صانع الحلي التقليدي	9	1	0	10	11
01-05-005	حرفي النسيج	0	1	0	1	1
01-06-001	حرفي الطراز	0	2	0	2	2
الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد						
02-10-002	حرفي صانع لواحق مختلف المركبات	0	1	0	1	1
02-11-007	حرفي مشكل الحديد	0	1	0	1	1
02-11-006	حرفي صانع اللوالب والمسامير	1	0	0	1	1
02-11-008	حرفي صانع مواد التغليف والتعبئة المعدنية	0	1	0	1	1
02-11-009	حرفي صانع لواحق ومواد معدنية متنوعة	0	1	0	1	1
02-12-003	حرفي خباز وحلواني	2	0	0	2	2
02-12-004	حرفي خباز	5	1	0	6	6
02-12-010	حرفي محوّل الشوكلاته	1	0	0	1	1
02-12-011	حرفي صانع البسكويت	7	0	0	7	7
02-12-014	حرفي التحميص والطحن	0	01	0	01	1
02-13-005	حرفي في تفصيل وخياطة الملابس	0	1	0	1	1
02-14-008	حرفي نجار	3	26	0	29	31
02-14-012	حرفي نجار وصانع الأثاث	1	0	0	01	1
02-15-004	حرفي صانع المفاتيح علم الفور	1	0	0	01	1
02-15-014	حرفي في الرخام	1	0	0	01	1
الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات						
03-21-008	حرفي مرصص	2	7	0	9	10
03-22-001	حرفي مختص في التجميل	1	0	0	1	1
03-22-002	حرفي حلاق	5	0	0	5	5
03-22-003	حرفي حلاق الرجال	1	0	0	1	1
03-22-004	حرفي حلاق النساء	2	0	0	2	2
03-24-003	حرفي في الطباعة على مختلف المواد	3	3	0	6	6
	المجموع	47	48	0	95	100

المصدر: صندوق الكفالة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع، الجزائر، 2016.

نلاحظ من الجدول، أن أكبر نسبة توقف سجلت في حرفة النجار بنسبة تقدر بـ 31% أي ما يعادل 29 مؤسسة حرفية متوقفة منها 3 حرفي فردين و 26 مقاولاتي، تليه حرفي صائغ الحلي التقليدي بنسبة تقدر بـ 11% أي ما يعادل 10 مؤسسة حرفية متوقفة وحرفي مرصص بنسبة 10% أي ما يعادل 9 مؤسسة حرفية متوقفة، تم تليهم حرفي صانع البسكوت بنسبة تقدر بـ 7% أي ما يعادل 7 مؤسسة حرفية متوقفة.

ويرجع أسباب التوقف عن الدفع إلى:

- تقاوم المنافسة في قطاع المؤسسات الحرفية وذلك من خلال حرية الدخول في هذا القطاع مما أدى إلى زيادة الهائلة في عددها في ولاية الجزائر إضافة إلى مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة والمنتجات الوطنية ويرجع ذلك إلى حرية الاستيراد وعدم وجود حماية للمنتجات الوطنية الأقل جودة؛
- انخفاض أو تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة الحرفية وظهور منتجات بديلة باستمرار وبتكلفة أقل؛
- مشكلات ناتجة عن ضعف أو عدم دراسة جدوى إنشاء المشروع قبل التأسيس مما يجعل الموقف التمويلي أو الإنتاجي أو التسويقي ضعيف أو غير مناسب مع متطلبات السوق أو الظروف الاقتصادية العامة والإمكانيات المتاحة للحرفي صاحب المشروع؛
- تغير المحل مما يفقد المؤسسات الحرفية لزبائنهم؛
- ونقص المهارات الإدارية لدى القائمين على الإدارة فيها حيث يسود نمط المدير المالك غير المحترف الذي لم يتدرب على المهنة الإدارة ويميل إلى المركزية في اتخاذ القرارات وتجميع السلطات والمسؤوليات ورفض تفويض غيره القيام بها؛ نستنتج من خلال ما سبق، أن هذه الأنشطة المذكورة سابقا قد توقفت عن النشاط وبالتالي تعتبر أنشطة غير محتملة النجاح في المستقبل لدي يجب توجيه الحرفيين الجدد إلى مجالات جديد ينتظر ازدهارها.

خاتمة:

- حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إحدى أجهزة الحكومة الناشطة في مجال الدعم المالي في تمويل قطاع الصناعات التقليدية والحرف، من خلال التطرق إلى الشروط التي تعمل في إطارها والمهام المنوط بها وحصيلة عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتوصلنا إلى النتائج التالية:
- تعد تجربة الوكالة على مستوى ولاية الجزائر تجربة ناجحة عموماً في حل مشكل تمويل المؤسسات الحرفية، حيث ساهمت الوكالة بـ 4 567 مؤسسة حرفية ممولة خلال الفترة (1998-2015) على المستوى ولاية الجزائر، 679 مؤسسة حرفية وصل تاريخ سداد الدفعات، 212 من المؤسسات الحرفية الممولة قد سددت ديونها في أجل الاستحقاق، 95 توقفت فعلاً عن النشاط وتم تعويض المصرف من طرف الصندوق، إلا أنه ينقصها التأطير مع المصارف وصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع؛
 - تقتصر مساهمة الوكالة في تمويل المؤسسات الحرفية في مرحلة الانطلاق النشاط أو في مرحلة التوسع هاته المؤسسات المسجلة في الجهاز، أما المؤسسات الحرفية التي أنشئت خارج الجهاز وتعاني من مشكلة التمويل أو تريد توسيع قدراتها الإنتاجية لا يمكنها الحصول على الإعانات التي تقدمها الوكالة، وبالتالي يبقى مشكل مطروح لهذا النوع من المؤسسات؛
 - ساهم المراسيم التشريعية في توضيح شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، وبالتالي في زيادة تعداد المؤسسات الحرفية الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أصحاب المشاريع لا يملكون الخبرة والتكوين والتخصص الميداني؛
 - ضعف مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في قطاع الصناعة التقليدية والحرف مقارنة بالقطاعات الأخرى؛
 - يقع العبء الأكبر في تمويل المشاريع في إطار الوكالة، على عاتق المصارف بالدرجة الأولى، حوالي 98% قاموا بتمويل ثلاثي على مستوى ولاية الجزائر، لذلك غالباً ما يرجع رفض المشاريع إلى المصارف، وذلك بوضع قواعد احتياطية صارمة للتحكيم مما يقلل من فرص حصول الحرفيين على القروض؛
 - وضعف التنسيق بين الوكالة والمصارف؛ ويعاني قطاع الصناعات التقليدية والحرف من نقص كبير في المعلومات على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خصوصاً فيما يخص قائمة نشاطات الصناعات التقليدية والحرف، حيث تسجل الوكالة بعض أنشطة الصناعات التقليدية ضمن قطاع الخدمات.

الهوامش والمراجع:

- 1 بن حمودة محبوب، «النظام الضريبي المحلي أسلوب فعال لدعم الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر 3، المجلد- العدد 01، 2012، ص ص 11-48.
- 2 الأمر 96-01 المؤرخ في 19 شعبان 1416 هـ الموافق لـ 10 جانفي 1996م المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف (الجريدة الرسمية، العدد 06-1996م).
- 3 ارجع:
 - وهراني عبد الكريم، «الصناعات التقليدية والحرفية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي: دراسة حالة مدينة تلمسان»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2007، ص 94؛
 - بن العمودي جليلة، «إستراتيجية تنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010 دراسة حالة تطور نظام إنتاج محلي "SPL" بحرفة النسيج بمنطقة تقرت»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012، ص 40؛
 - صديقي شفيقة، «دور المضمون الثقافي في تحديد قيمة المنتجات الموجهة نحو الأسواق الأجنبية»، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014، ص 116.
- 4 إحصائيات وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، الجزائر، 2016.
- 5 إحصائيات الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية ALGEX، الجزائر، 2016.
- 6 بن حمودة محبوب، مرجع سبق ذكره.
- 7 قطافي السعيد، «الترابط التكاملي بين الصناعات التقليدية والفنية والسياحة في الجزائر»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر 3، المجلد 06- العدد 01، 2017، ص ص 41-67.
- 8 قطافي السعيد، مرجع سبق ذكره.
- 9 إحصائيات وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، الجزائر، 2016.
- 10 إحصائيات وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، الجزائر، 2016.
- 11 بن حمودة محبوب، مرجع سبق ذكره.
- 12 الموقع الرسمي للغرفة للصناعة التقليدية والحرف لولاية باتنة، «مراحل تطور قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر»، 2016/03/02.
- 13 الموقع الرسمي للغرفة للصناعة التقليدية والحرف لولاية باتنة، نفس المرجع السابق.

<http://combatna.com/>

- 14 بن زعرور شكري، «تنمية الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر (1962-2009)»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر 3، المجلد- العدد 01، 2012، ص ص 49-74.
- 15 بن زعرور شكري، نفس المرجع السابق.
- 16 الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، الندوة الوطنية حول «المخطط عمل قطاع الصناعة التقليدية أفق 2020»، مجلة الحرفي، العدد 07، 2011، ص 4.
- 17 ارجع إلى:
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، «مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية أفق 2010»، شركة إتصالات وإشارات، الجزائر، 2003، ص 22 & ص 26؛
 - وهراني عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 97-98.
- 18 المرسوم التنفيذي 97-100 المؤرخ في 21 ذي القعدة 1417 هـ الموافق لـ 29 مارس 1997م المحدد لتنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها (الجريدة الرسمية، العدد 18-1997م)، والمعدل والمتمم بـ:
- المرسوم التنفيذي 03-472 المؤرخ في 08 شوال 1424 هـ الموافق لـ 02 ديسمبر 2003م (الجريدة الرسمية، العدد 76-2003م)؛
 - المرسوم التنفيذي 09-323 المؤرخ في 22 شوال 1430 هـ الموافق لـ 11 أكتوبر 2009م (الجريدة الرسمية، العدد 95-2009م)؛
 - والرسوم التنفيذية 16-54 المؤرخ في 22 ربيع الثاني 1437 هـ الموافق لـ 01 فيفري 2016م (الجريدة الرسمية، العدد 07-2016م).
- 19 ايت سعدي فوزي، «دور الغرف المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة دور الغرف الصناعات التقليدية والحرف في دعم روح المقاوالاتية وفق منهجية (CREE-GERME)»، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 94.
- 20 المرسوم التنفيذي 97-101 المؤرخ في 21 ذي القعدة 1417 هـ الموافق لـ 29 مارس 1997م المحدد لتنظيم الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف وعملها (الجريدة الرسمية، العدد 18-1997م).
- 21 وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، «تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1963-2009»، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009، ص ص 160-161.
- 22 المرسوم التنفيذي 92-12 المؤرخ في 04 رجب 1412 هـ الموافق لـ 09 جانفي 1992م (الجريدة الرسمية، العدد 04-1992م) والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 04-313 المؤرخ في 07 شعبان 1425 هـ الموافق لـ 22 سبتمبر 2004م (الجريدة الرسمية، العدد 62-2004م) المتضمن إحداث الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية.
- 23 المرسوم التنفيذي 04-312، المرجع السابق الذكر.
- 24 بن العمودي جلييلة، مرجع سبق ذكره، ص 132.
- 25 المديرية الفرعية لمديرية الصناعة التقليدية، الجزائر، 2016.
- 26 Chambre Nationale de l'Artisanat et des Métiers, «Gerez mieux votre entreprise (GERME/SIYB)», Gazette de l'artisanat, n°01, 2014, p. 6.

- 27 بوشنافة أحمد & عبد الجبار سهيلة، «دعم وترقية مقولة الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر 3، المجلد- العدد 02، 2013، ص ص 11-30.
- 28 الغرفة الوطنية لصناعات التقليدية والحرف، «نظام المعلومات في قطاع الصناعة التقليدية ونظام التكوين»، مجلة الحرفي، العدد 4، 2008، ص ص 42-41.
- 29 سعيداني مراد، «مشروع التوأمة P3A بين الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية والإتحاد الأوروبي»، مجلة الحرفي العدد 07، 2011، ص 22
- 30 ارجع إلى:
- بوشنافة أحمد، عبد الجبار سهيلة، مرجع سابق؛
 - المرسوم التنفيذي 96-205 المؤرخ في 18 محرم 1417 هـ الموافق لـ 05 جوان 1996 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص 302-084 الذي عنوانه الصندوق الخاص لترقية الصادرات (الجريدة الرسمية، العدد 35-1996م).
- 31 الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 2017، على الخط، <https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/>
- 32 المرسوم التنفيذي 03-288 المؤرخ في 09 رجب 1424 هـ الموافق لـ 06 سبتمبر 2003م (الجريدة الرسمية، العدد 54-2003م) المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996 الذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويحدد القانون الأساسي (الجريدة الرسمية، العدد 52-1996م).
- 33 المرسوم التنفيذي 03-288، السابق الذكر.
- 34 المرسوم التنفيذي 11-103 المؤرخ في 01 ربيع الثاني سنة 1432 هـ الموافق لـ 06 مارس 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 03-290 المؤرخ في 09 رجب 1424 هـ الموافق لـ 06 سبتمبر 2003م المحدد لشروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها (الجريدة الرسمية، العدد 14-2011م).
- 35 منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجزائر، 20146.
- 36 منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، نفس المرجع السابق.
- 37 المرسوم التنفيذي 13-253 المؤرخ في 23 شعبان 1434 هـ الموافق لـ 07 جويلية 2013 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 03-290 المؤرخ في 09 رجب 1424 هـ الموافق لـ 06 سبتمبر 2013م المحدد لشروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها (الجريدة الرسمية، العدد 35-2013م).
- 38 وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، «أجهزة ترقية التشغيل المسيرة من طرف قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في خانة البوابة الالكترونية للخدمة العمومية»، وثيقة داخلية، الجزائر، 2014، ص 11.
- 39 إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (المديرية العامة)، الجزائر، 2016.